

INFCIRC/933
٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٢٠ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

- ١- تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٢٠ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة تضمّ مذكرة إيضاحية حول تقرير المدير العام بشأن "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية" (الوثيقة GOV/2020/15)، الصادر يوم الثلاثاء ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠.
- ٢- ويُعمّم طيه على سبيل العلم نص الرسالة كما يُعمّم، بناءً على طلب البعثة الدائمة، نص المذكرة الإيضاحية.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا

الرقم ٣٧٩٣٣٧

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإحاقاً بتقرير المدير العام المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية (الوثيقة GOV/2020/15)" الذي صدر يوم الثلاثاء ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠، يشرفها أن ترفق طيه مذكرة إيضاحية تتضمن تعليقات تمهيدية في هذا الصدد.

وتودُّ البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية أن تطلب تعميم المذكرة الإيضاحية المرفقة على الدول الأعضاء ونشرها في شكل نشرة إعلامية INFICIRC.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسى آيات تقديرها.

[الختم]

فيينا، في ٤ آذار/مارس ٢٠٢٠

أمانة جهازي تقرير السياسات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة إيضاحية

بشأن تقرير المدير العام المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية (الوثيقة GOV/2020/15)"

إحاقاً بتقرير المدير العام للوكالة المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية (الوثيقة GOV/2020/15)" الذي صدر يوم الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠، تؤدُّ البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى المنظمات الدولية في فيينا أن تشارك ببعض التعليقات الأولية على النحو التالي:

- وفقاً للفقرة (ج) من المادة ٤ من البروتوكول الإضافي، فإنَّ أي طلب من الوكالة بإجراء معاينة يكون طلباً "يحدّد أسباب المعاينة". وعلى العكس من ذلك، وفي الطلب الذي قدّمته الوكالة للحصول على توضيحات ومعاينة في موقعين، لم تقدّم الوكالة أي مسوّغ قانوني يتسم بالمصداقية والموثوقية. ولم تكن نسخ المستندات التي عرضتها الوكالة على إيران على أنها أساس طلباتها نسخاً أصلية ولم تكن لها صلة بالمصدر المفتوح، ولكن جرى الحصول عليها كما زعم النظام الإسرائيلي من خلال ما أطلق عليه عملية سرية.
- وتزى جمهورية إيران الإسلامية أنّ الاكتفاء بإحالة بعض المستندات استناداً إلى معلومات ملقّقة من الخدمات الاستخبارية لا يتماشى مع ولاية الوكالة، واتفاق الضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي. وبناء على ذلك، فإن ذلك لا يخوّل للوكالة تقديم مثل هذه الطلبات، ولا يفرض أي التزام على إيران بالنظر في مثل هذه الطلبات.
- وقد أعرب عن الموقف المبدئي لجمهورية إيران الإسلامية في هذا الصدد في مناسبات مختلفة، بما في ذلك في اجتماعات متنوعة بين مسؤولين من الوكالة وإيران، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الاجتماعات التالية: بين المدير العام بالنيابة السيد فيروتا ونائب الرئيس، الدكتور صالح، ووزير الخارجية السيد ظريف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في طهران؛ وبين نائب المدير العام السيد أبارو والمسؤولين الإيرانيين في تموز/يوليه وأب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في طهران؛ وبين نائب وزير الخارجية، الدكتور أرشي، والمدير العام الدكتور غروسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛ وبين نائب الرئيس، الدكتور صالح، والمدير العام الدكتور غروسي في شباط/فبراير ٢٠٢٠؛ وكذلك مختلف الاجتماعات بين الممثل الدائم لإيران والمدير العام بالنيابة السيد فيروتا، ونائب المدير العام السيد أبارو والمدير العام الدكتور غروسي في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠.
- ولا تريد جمهورية إيران الإسلامية أن ترسخ سابقة سيئة بإعطاء الشرعية لمثل هذه المعلومات المزعومة بل تعتبر أنها تؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لمصداقية الوكالة على حساب علاقاتها مع الدول الأعضاء. وبالتالي فإنَّ جمهورية إيران الإسلامية تتوقع ألا تأخذ الوكالة أي معلومات على محمل الجد وإنها تتفق مع المدير العام بأن استقلالية الوكالة فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة التحقق مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لمصداقيتها.

- والجدير بالذكر أنّ الوكالة أجرت معاينات تكميلية في إيران، وفي الكثير من الأحيان في غضون مهلة قصيرة في جميع الأماكن في إيران التي احتاجت الوكالة زيارتها، وأنّ الوكالة ترسل المفتشين إلى المواقع والأماكن عند الحاجة. وتبيّن الإحصاءات الأخيرة لعام ٢٠١٨ أنه من أصل ١١٢٤ عملية تفتيش أجريت في دول مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي نافذين ولم تُستخلص بشأنها استنتاجات أوسع نطاقاً، فإنّ ٩٨٩ منها (نحو ٨٨٪) أجريت في إيران فقط. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أصل ٦٠ معاينة تكميلية أجريت في الدول المنتمية إلى المجموعة ذاتها في عام ٢٠١٨، فإنّ ٤٤ منها (نحو ٧٣٪) أجريت في إيران، بينما أجريت كذلك ٢٧ معاينة تكميلية في إيران في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٩. ومن الواضح أنّ حصة إيران من عمليات التفتيش في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨ ارتفعت من ٣٨,٩ في المائة إلى ٨٧,٩ في المائة من بين الدول المرتبطة باتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي ولم تُستخلص بشأنها استنتاجات أوسع نطاقاً. وإجمالاً، تتلقّى إيران ٢٢ في المائة من جميع عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة في كل أنحاء العالم. وبالمثل، يوجد في إيران ٦ مفتشين كل يوم. وبناء على ذلك، فإنّ المسألة الأساسية ليست مجرد توفير معاينة تكميلية واحدة أو اثنين، فالأمر يتعلق بالأساس بكون مثل هذه الطلبات ينبغي أن تستند إلى مسوّغ واضح ومبادئ واضحة وفقاً لوثائق الوكالة ذات الصلة، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للطلبين الأخيرين المتعلقين بإجراء معاينات تكميلية.
- وتعيد جمهورية إيران الإسلامية تأكيد عزمها على مواصلة المشاركة والتعاون مع الوكالة بما يتماشى تماماً مع التزاماتها. ولتحقيق ذلك، صرّحت إيران للوكالة أنها مستعدة إلى الدخول في حوار سياسي مع الوكالة لتعزيز الفهم المشترك في هذا الصدد. وعليه، قبلت إيران زيارة نائب المدير العام السيد أبارو لإجراء مناقشات إضافية، وبدل ذلك فضّلت الوكالة إصدار تقرير مكتوب.
- وفي هذه النقطة المفصلية، تقع على الوكالة والدول الأعضاء مسؤولية التحلي بالحكمة في معالجة هذه القضايا بأسلوب جاد بغية تفادي تشويه الصورة الأكبر بشأن التعاون بين إيران والوكالة.